وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة

اليــوم:	الثلاثاء
التاريخ :	١-٩-٢٠٢٦

السياسة
AL-SEYASSAH
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

"العدل": تداول 143 عقاراً خلال أسبوع بقيمة بلغت 66,8 مليون دينار

أظهرت إحصائية صادرة عن إدارة التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل امس الاثنين تداول 143 عقدا عقاريا خلال الأسبوع الممتد من 16 إلى 20 أغسطس الجاري بقيمة إجمالية بلغت نحو 66,8 مليون دينار (نحو 218 مليون دولار).

وذكرت الإحصائية المنشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة أن تداولات العقار الخاص تصدرت من حيث عدد العقود بواقع 87 عقدا بقيمة إجمالية بلغت نحو 29,3 مليون دينار (نحو 95,7 مليون دولار) فيما سجل العقار الاستثماري 55 عقدا بقيمة بلغت نحو 31,2 مليون دينار (نحو 101,9 مليون دولار).

وأضافت أن قطاع المعارض سجل عقدا واحدا بقيمة بلغت نحو 6,2 مليون دينار (نحو 20,3 مليون دولار) فيما

لم تسجل القطاعات العقارية الأخرى الواردة في الإحصائية أي تداولات خلال الفترة المذكورة.

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي تصدرت محافظة الأحمدي المحافظات من حيث عدد العقود المسجلة بواقع 75 عقدا منها 35 عقدا في العقار الخاص و40 عقدا في العقار الاستثماري تلتها محافظة الجهراء بواقع 17 عقدا جميعها في العقار الخاص.

وسجلت محافظتا العاصمة وحولي 14 عقدا لكل منهما فيما سجلت محافظة الفروانية 13 عقدا منها عشرة عقود في العقار الخاص وعقدان في العقار الاستثماري وعقد واحد في قطاع المعارض في حين سجلت محافظة مبارك الكبير 10 عقود منها تسعة عقود في العقار الخاص وعقد واحد في العقار الاستثماري.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١-٩-٢٠٢٦	٨	٢٠٢٦٠

السياسة AL-SEYASSAH
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

محامون: تطوير العدالة في صدارة الأولويات وتنظيم القضاء نقلة نوعية تعزز الاستقلالية

المحاكم تعود اليوم بكامل طاقتها: عام قضائي جديد... بقانون جديد

اختبار عملي للمكتسبات التشريعية الجديدة وفرصة لترجمتها على أرض الواقع

التحول الرقمي ركن أساسي في منظومة العدالة الحديثة... والربط الإلكتروني ضرورة

تطلُّع إلى مزيد من سرعة الفصل في القضايا والتوسُّع في الخدمات الإلكترونية

■ جابر الحمود

تستأنف قاعات المحاكم، اعتباراً من اليوم الثلاثاء، أعمالها بكامل طاقتها، إيذاناً بانتهاء الإجازة القضائية وانطلاق عام قضائي جديد، وسط تطلعات بأن يشكل بداية مرحلة أكثر تطوراً في منظومة العدالة، لاسيما مع دخول قانون تنظيم القضاء الجديد حيز التنفيذ، بما يتضمنه من أحكام وتعديلات تستهدف رفع كفاءة العمل القضائي، وتعزيز فاعليته، ومواكبة التطورات الحديثة في مجال التقاضي.

وتأتي عودة المحاكم في ظل حراك تشريعي وإداري شهدته وزارة العدل خلال الفترة الماضية، بقيادة وزير العدل المستشار ناصر السميط، ركز على تطوير منظومة العدالة، وتسريع إجراءات التقاضي، وتعزيز التحول الرقمي، ودعم الكوادر الوطنية، بما ينعكس على جودة الخدمات المقدمة للمتقاضين.

ويرى محامون أن العام القضائي الجديد يمثل اختباراً عملياً للمكتسبات التشريعية الجديدة، وفرصة لترجمتها على أرض الواقع، مؤكدين أن نجاح أي تطوير تشريعي يرتبط بمدى انعكاسه على سرعة إنجاز القضايا، وتيسير الإجراءات، وتحقيق العدالة الناجزة مع الحفاظ على ضمانات المتقاضين.

إنعام حيدر: مرحلة جديدة من التطوير القضائي

المحامية انعام حيدر

أكدت المحامية إنعام حيدر أن عودة المحاكم إلى العمل بكامل طاقتها تمثل بداية مهمة لعام قضائي جديد يحمل العديد من التحديات والطموحات، مشيدة بالجهود التي بذلها وزير العدل المستشار ناصر السميط في تطوير منظومة العدالة.

وقالت حيدر إن الفترة الماضية شهدت خطوات مهمة على صعيد تحديث العمل القضائي والتشريعي، مشيرة إلى أن قانون تنظيم القضاء الجديد يمثل محطة بارزة في مسيرة تطوير القضاء الكويتي، لما تضمنه من أحكام تستهدف مواكبة التطورات وتعزيز كفاءة المنظومة القضائية.

وأضافت أن المرحلة المقبلة تتطلب مواصلة تطوير الخدمات المقدمة للمتقاضين والمحامين، خصوصاً في الجانب الإلكتروني، بما يسهم في اختصار الوقت والجهد وتسهيل الوصول إلى الخدمات العدلية، مع المحافظة على الضمانات القانونية والإجرائية التي تكفل حق التقاضي. وشددت على أن العام القضائي الجديد يجب أن يكون عاماً للإنجاز وتطوير الأداء، مؤكدة أن القضاء الكويتي يحظى بمكانة راسخة.

القطان: قانون تنظيم القضاء نقلة تشريعية مهمة

المحامي عبد المحسن القطان

أشاد المحامي عبدالمحسن القطان بالجهود التي بذلها وزير العدل خلال الفترة الماضية، معتبراً أن صدور قانون تنظيم القضاء الجديد يشكل نقلة تشريعية مهمة تعكس الحاجة إلى تحديث المنظومة القضائية بما يتناسب مع التطورات التي تشهدها الدولة.

وقال إن القانون الجديد لا يقتصر على تعديل بعض النصوص، وإنما يعيد تنظيم عدد من الجوانب المرتبطة بالعمل القضائي، ما يستوجب أن تتجه المرحلة المقبلة إلى تطبيق أحكامه بصورة عملية تحقق الأهداف التي صدر من أجلها. وأشار إلى أن عودة المحاكم بعد الإجازة القضائية ستكون اختباراً عملياً للكثير من الملفات، وفي مقدمتها سرعة الفصل في القضايا وتطوير آليات العمل داخل المحاكم، مؤكداً تطلع المحامين إلى عام قضائي يشهد مزيداً من المرونة والسرعة في الإجراءات. وأضاف القطان أن التحول الرقمي أصبح ركناً أساسياً في منظومة العدالة الحديثة، داعياً إلى الاستمرار في تطوير الخدمات.

الواوان: ننتظر عاماً أكثر سرعة وكفاءة

المحامي علي الواوان

أكد المحامي علي مطر الواوان أن بداية العام القضائي الجديد تمثل مناسبة مهمة لتقييم ما تحقق خلال المرحلة الماضية والبناء عليه، مشيراً إلى أن صدور قانون تنظيم القضاء الجديد يضع المنظومة القضائية أمام مرحلة جديدة تتطلب تضافر جهود جميع أطرافها.

وأشاد الواوان بجهود وزير العدل المستشار ناصر السميط في الملفات المرتبطة بتطوير العمل القضائي، معتبراً أن الوزارة اتجهت خلال الفترة الماضية إلى معالجة عدد من الملفات التي تمس بصورة مباشرة أداء المحاكم وجودة الخدمات العدلية.

وقال إن المحامين، باعتبارهم شركاء أساسيين في منظومة العدالة، يتطلعون إلى أن يشهد العام القضائي الجديد مزيداً من سرعة الفصل في القضايا، وتسهيل الإجراءات، وتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية، بما ينعكس بصورة مباشرة على المتقاضين.

وأضاف أن قانون تنظيم القضاء الجديد يمثل فرصة لتطوير العديد من آليات العمل ورفع كفاءة الأداء، مشدداً على أهمية أن تترافق التشريعات الجديدة مع بيئة عمل متطورة، وكوادر مؤهلة، وتوظيف أوسع للتكنولوجيا في مختلف مراحل التقاضي. وأشار الواوان إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب استمرار التعاون بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء وجمعية المحامين الكويتية وجميع أطراف منظومة العدالة، وصولا إلى أفضل الممارسات التي تحقق العدالة الناجزة وتحافظ في الوقت ذاته على جودة الأحكام وضمانات المتقاضين.

تحديات سرعة الإنجاز

مع انطلاق العام القضائي الجديد وعودة المحاكم إلى العمل بكامل طاقتها، تتجه الأنظار إلى ترجمة التطورات التشريعية إلى خطوات عملية تنعكس على المتقاضين والمحامين، وترفع كفاءة الأداء، وتختصر زمن التقاضي، بما يعزز الوصول إلى عدالة ناجزة وأكثر فاعلية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١-٩-٢٠٢٦	٦	٢٠٢٦٠

الراي
النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بينهم قياديون وإشرافيون وموظفون...
إضافة إلى 28 كياناً تجارياً

8.66 مليون
«فساد الحيازات»...
و71 متهماً إلى «الجنايات»

أحالت النيابة العامة 71 متهماً إلى محكمة الجنايات، بينهم موظفون عموميون يشغل بعضهم وظائف قيادية وإشرافية في قضية تلاعب بإجراءات ومستندات الحيازات والقسائم الزراعية التابعة للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، بلغت قيمة الأموال والمنافع محل وقائع الفساد فيها نحو 8.66 مليون دينار.

وذكرت النيابة العامة في بيان أمس الإثنين، أنه في إطار اضطلاعها برسالتها في صون المال العام وحماية مصالح الدولة وإعلاء سيادة القانون، فقد باشرت تحقيقاتها في القضية رقم (153) لسنة 2026 حصر غسل أموال القيدة برقم (16) لسنة 2026 جنايات المباحث، وذلك إثر ما ورد إليها من معلومات، وما أسفرت عنه التحريات من كشف وقائع فساد اتصلت بالتلاعب في إجراءات الحيازات والقسائم الزراعية التابعة للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وما ترتب عليها من منافع وحقوق انتفاع.

وأضاف البيان: أن الوقائع امتدت فترة من الزمن، واشترك فيها 71 متهماً، من بينهم موظفون عموميون يشغل بعضهم وظائف قيادية وإشرافية وآخرون من العاملين بعدد من الجهات العامة فضلاً عن 28 شخصاً اعتبارياً من الكيانات التجارية الخاصة، وغيرهم ممن اتصلت أدوارهم بالوقائع فاستفادوا من ذلك التلاعب وجنوا من ورائه الأرباح فاستفادوا من ذلك التلاعب وجنوا من ورائه الأرباح.

- النيابة لا ترصد فساداً لتشهر ولا تتعقّب متجاوزاً لتنتقم وإنما تباشر اختصاصها لتصون حقاً وتحمي مالاً وتردع عبثاً
- مَنْ استؤمن على سلطة فخان أمانتها ومَنْ أُسند إليه اختصاص فأساء استغلاله وضع نفسه حيث يكون القانون له بالمرصاد

وكشفت أن «قيمة الأموال والمنافع محل وقائع الفساد» الناشئة عن التأجير بحقوق الانتفاع بالملكية العقارية للدولة بلغت مبلغاً إجمالياً قدره (8.662.296) «ديناراً كويتياً - ثمانية ملايين وستمئة واثنان وستون ألفاً ومئتان وستة وتسعون ديناراً - بما يكشف عن جسامة العبث بالوظيفة العامة، وبالغاية التي خصصت لها تلك الحقوق، وبسلامة استغلالها والمحافظة عليها «عماً لأوجه المصلحة العامة التي خصصت من أجلها».

وأشارت النيابة إلى أن أدلة القضية تعزّزت بما ورد من تقارير فنية متخصصة صادرة عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) ووحدة التحريات المالية الكويتية، والتي تضمّنت رصداً دقيقاً لحركة الأموال ومآلها، والمستندات المتعلقة بالحيازات والقسائم الزراعية.

وبعد أن اكتمل التحقيق، واستجمعت الأدلة وفُحصت الأوراق، وتحدّدت المسؤوليات، انتهت النيابة العامة إلى «توافر الأدلة على ارتكاب المتهمين الجرائم المُسندة إليهم، فأمرت بإحالتهم جميعاً إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم وفقاً لأحكام القانون».

وأكدت النيابة العامة أن «الوظيفة العامة أمانة لا غنيمة، وأن الاختصاص تكليف لا تشريف، وأن السلطة مسؤولية لا وسيلة، وأن المال العام حُرمة لا مطمع»، مشددة على أن «مَنْ اتخذ من وظيفته سُلّماً إلى النفعة جعل من القانون سبيلاً إلى مساءلته، ومن حرف صلاحياته عن غايتها، انقلبت عليه حجة ودليلاً».

وختم البيان: «إن النيابة العامة وهي تنهض بأمانة رسالتها، لا ترصد فساداً لتُشهّر، ولا تتعقّب متجاوزاً لتنتقم وإنما تُباشر اختصاصها لتصون حقاً، وتحمي مالاً، وتردع عبثاً، وتؤكد أن مَنْ استُؤمن على سلطة فخان أمانتها، ومَنْ أُسند إليه اختصاص فأساء استغلاله، فإنما وضع نفسه حيث يكون القانون له بالمرصاد».

النيابة العامة:

- المتهمون اتصلت أدوارهم بالوقائع فاستفادوا من التلاعب وجنوا من ورائه الأرباح
- انحرفت الصلاحية عن غايتها وسُخّر الاختصاص في غير وظيفته
- الإجراءات التي شُرعت لحماية الحق استحالت سبيلاً إلى النيل منه
- ثبوت جرائم الرشوة والكسب غير المشروع والإضرار العمدي بالأموال العامة
- التزوير في المحررات الرسمية واستعمالها والاشتراك فيها بطريقي الاتفاق والمساعدة
- غسل الأموال والتلاعب في الإجراءات والمستندات المتعلقة بالحيازات والقسائم الزراعية
- قيمة الأموال والمنافع محل وقائع الفساد تكشف جسامة العبث بالوظيفة العامة
- الأدلة تعزّزت بما ورد من تقارير متخصصة صادرة عن «نزاهة» و«التحريات المالية»
- التقارير تضمّنت رصداً دقيقاً لحركة الأموال ومآلها وارتباطها بالوظيفة العامة
- الوظيفة العامة أمانة لا غنيمة والاختصاص تكليف لا تشريف
- السلطة مسؤولية لا وسيلة والمال العام حُرمة لا مطمع
- مَنْ اتخذ من وظيفته سُلّماً إلى المنفعة جعل من القانون سبيلاً إلى مساءلته

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١-٩-٢٠٢٦	٤	١٦٧٧٩

وزارة العـــــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٦/٩/١٦- قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٢/٤٠٤ بيوع/٢.

المرفوعة من: ١- هند عبدالعزيز سليمان الشومر
٢- صباح عبدالعزيز سليمان الشومر

ضـــــــد: ٢- عذاري مساعد عبدالكريم الاصقة
٣- هبه الرحمن كمال عبدالعزيز الشومر
٤- جمال عبدالعزيز سليمان الشومر
٥- سعود عبدالعزيز سليمان الشومر
٦- فيصل عبدالعزيز سليمان الشومر
٧- سامية عبدالعزيز سليمان الشومر

أولاً: أوصاف العقار:

عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٩/٢٤٦٨ الواقع بمنطقة مدينة صباح الأحمد البحرية - قسيمة (٧٥) قطعة رقم (A١) من المخطط رقم (م/٣٧٥٠٠) ومساحته (١٢١٧م٢) وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي وقدره (١٦٠٠٠٠ د.ك) مائة وستون ألف دينار كويتي.

●●● **ورد بكتاب بلدية الكويت:** بأن العقار عبارة عن وحدات سكنية منفصلة مكونة من أرضي + أول + ثاني ولم يتمكن المفتش من دخول العقار للكشف من الداخل.

●● **ووفقاً لما ورد بتقرير الخبير المرفق:**

١- العقار موضوع الدعوى عبارة عن شاليه يقع داخل قسيمة به ٨ شاليهات الكائنة بمنطقة صباح الأحمدالبحرية، قسيمة ٧٥، الشاليه مثار النزاع صف ثالث من البحر، التكسية الخارجية سيجما، تكييف سنترال، أرضيات سيراميك، مصعد، يتكون من أرضي وأول وثاني.

٢- الدور الأرضي عبارة عن صالتين، حمام مع مغاسل، حمام، باب يؤدي إلى حوش صغير يؤدي إلى غرفة الخادمة مع حمامها وباب يؤدي إلى المطبخ، كما يوجد مصعد ودرج يؤديان إلى الدور الأول والثاني.

٣- الدور الأول عبارة عن صالة ومطبخ تحضيري وبلكونة وغرفتين بينهم حمام وغرفة ماستر.

٤- الدور الثاني عبارة عن غرفة ماستر، حمام، غرفة مفتوحة للغسيل، صالة مستخدمة كمخزن، بلكونة.

٥- السطح مقفول.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

وزارة العـــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتـاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٦/٩/٢٣ - قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعـة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٥/٣٩٤ بيوع/٢

المرفوعة من: ١ - ريم صياح نزال الشمري.
٢ - مشوح صياح نزال الشمري.
٣ - بدر صياح نزال الشمري.
٤ - مريم صالح الأحمد.
٥ - مهاوش صياح نزال الشمري.
٦ - سعاد صياح نزال الشمري.
٧ - سعود صياح نزال الشمري.
٨ - إبراهيم صياح نزال الشمري.
٩ - أميرة صياح نزال الشمري.
١٠ - سلوى صياح نزال الشمري.
١١ - عنود صياح نزال الشمري.
١٢ - نور صياح نزال الشمري.
١٣ - مشعل صياح نزال الشمري.

ضـــــد: ١ - سعيد صياح نزال الشمري.
٢ - فيصل صياح نزال الشمري.
٣ - خالد صياح نزال الشمري.
٤ - طلال صياح نزال الشمري.
٥ - علي صياح نزال الشمري.
٦ - خلود صياح نزال الشمري.
٧ - جوزه صياح نزال الشمري.
٨ - شيخة صياح نزال الشمري.
٩ - انتصار صياح نزال الشمري.
١٠ - نجاح صياح نزال الشمري.
١١ - ثامر صياح نزال الشمري.
١٢ - فاطمة صياح نزال الشمري.
١٣ - رابعه عيلان الرحومي.
١٤ - طلال ادغفك متعب الشمري بصفتـه ولـى طبيعـي عـن ورثة/ سعده صيـاح نـزال الشـمري وهم (سراب، عمر، على، عبداللطيف).
١٥ - بنـك الائتمـان الكويتـى (خصم مدخل)

أوصاف العقار:

عقار الوثيقة رقم (١٣٩٨٤/١٩٩٣) الكائن بمنطقة ض صباح السالم - قسيمة رقم (١٩٣) قطعة رقم (١١) الجزء الشرقي - من المخطط رقم (م/٣٦٨٨٢ حالياً) مساحته ١٢٥,٣٠٠م٢) وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره (٢٤٣٠٠٠ د.ك) مائتان وثلاثة وأربعون ألف دينار كويتي.

ووفقا لما ورد بشهادة الأوصاف.

العقار سكن خاص مكون من أرضي + أول + ثاني وتبين عدم وجود مخالفات ولم يتم تنفيذ الرخصة رقم ٢٠١٢/١٢٠٨ في الدور الأرضي والأول وجزء من الثاني.

●● ووفقا لما ورد بتقرير الخبير

العقار محل الأعمال موضوع الدعوى والكائن بمنطقة ضاحية صباح السالم قطعة (١١) شارع (٢) جادة (٧) منزل (١٨)، بحضور وارشاد وكيل المدعي وإحدى المدعى عليهم أ/ ثامر صياح نزال الشمري، وحضور السيد خبير الدراية، حيث تمت المعاينة على النحو التالي:

عين النزاع عبارة عن بيت مكون من دورين وبنيانه قديم، وموقعه عبارة عن شارع سكة ويحده من اليمين مدرسة ومن اليسار جار ومن الخلف محول.

أفاد أ/ ثامر أن من يستغل العقار موضوع الدعوى الدعوى هـ هو وأمه وأخته.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي المبين قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيـــاً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالـثـــاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعـــاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خـامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سـادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعـاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لاجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامـنـاً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:
١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار نائب رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١-٩-٢٠٢٦	٤	١٨٧٠٩

الوفيـــات

الوفيات

● **هاشم أحمد السيد هاشم الغربللي، 92 عاماً**، (شيع)، رجال: العزاء في ضاحية عبدالله السالم، قطعة 3، قسيمة 30، شارع 38، منزل 1، تلفون: 99604998، نساء: المنصورية، قطعة 1، شارع 10، بيت 47، تلفون: 22518374.

● **أحمد حياوي ناصر الخالدي، 61 عاماً**، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 55118711، 90030094، نساء: الشهداء، ق2، شارع 1، م2، مقابل المستوصف، تلفون: 94050966.

● **علي محمد عامر العازمي، 67 عاماً**، (شيع بمقبرة صبحان)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 97100313، 95522366، نساء: جابر العلي، قطعة 6، شارع 15، منزل 22، تلفون: 65055101.

● **عايشه عبدالمجيد عبدالوهاب، أرملة/ سلمان حسين الشعيب، 77 عاماً**، (شيعت)، رجال: العزاء في الرميثية، قطعة 7، شارع 73، ديوانية بوكبر، تلفون: 99050302، نساء: الجابرية، قطعة 8، شارع 103، منزل 41، اليوم وغداً الأربعاء بعد صلاة العصر.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»